

تبحث الشركات باستمرار عن وسائل جديدة لتسويق منتجاتها للمزيد من الزبائن المحتملين، ولعل من أطرف هذه الأساليب تلك التي ابتكرتها إحدى شركات ألعاب الأطفال الولايات المتحدة، حيث إن الإعلان يحتوي مجموعة من النغمات التي ستتصل برقم مخصص تقوم الشركة من خلاله بتجميع أرقام هواتف منازل المتصلين لتتمكن بعد ذلك من استخدام هذه الأرقام لجمع معلومات العنوان وأفراد العائلة وإضافتها إلى قائمة التسويق البريدية للشركة. وقد يدفعهم إلى ازدياد الشركة التي استخدمته اعتبار أن الغاية لا تبرر الوسيلة. وتحضرني هنا قصة شخصية حصلت معي أثناء توجهي إلى المطار إحدى الدول، إذ وصلتني رسالة من شركة الهاتف الجوال مفادها: "مساء الخير، نتمنى لك سفرًا سعيدًا، ما عليك إلا أن تعرض هذه الرسالة موظف شركة الطيران وسيتكفل هو بالإجراءات. مع السلامة ونتطلع إلى خدمتك مجددًا عما قريب". لن أنكر أن هذه الرسالة رسمت ابتسامة عريضة وجهي، لكنني سرعان ما أدركت خفاياها لتتقلب دعوة الشركة إلى نقمة جعلتني أمضي الرحلة بأكملها (بما فيها الاستراحة مضافة المسافرين المميزين) وأنا أتمعن كم المعلومات الهائل الذي تجمعه عني شركة الهاتف، وشركة بطاقة الائتمان، وأقلق ما قد يؤول إليه ذلك. يتطلب تقديم عروض ترويجية مخصصة إلى درجة تماثل ما حدث معي أثناء وصولي إلى المطار جمع وتحليل كميات هائلة من المعلومات عن طبيعة الزبون وأنشطته ووضع المادي وتحركاته وتفضيلاته، التي قد تصل كما مثالنا إلى متابعتها باستمرار أينما حل ورحل لانتهاز أي فرصة قد تسنح لتعريضه لرسالة تسويقية. لكن ضمن حدود يجب أن تبقى واضحة ومحددة "إذ من السهل الشركات التي تمتلك القدرة التقنية تعقب تحركات المستخدمين لشبكة الإنترنت أو الهواتف الجوال أن تفرط استغلال معلوماتهم الشخصية بصورة تتحول معها الأنشطة الترويجية إلى انتهاك لحق المستخدم الخصوصية والحرية. ومن أمثلة ذلك التقارير التي أكدت أن هاتف آيفون الذائع الصيت من شركة أبل يحتفظ بسجل عن جميع تحركات مستخدم الهاتف لفترة زمنية تصل إلى عام كامل ملف خاص يمكن من خلاله رسم خريطة تفصيلية لهذه التحركات دون علم المستخدم، مما اضطر الشركة بعد نشر هذه التقارير إلى تعديل أسلوب عمل هواتفها لمعالجة هذه المسألة. لكن أنجعها الأغلب يتمثل منع القيام بأي أنشطة تستغل المعلومات الشخصية للمستخدم دون علمه. أي بعبارة أخرى يجب أن تحصل الشركة الموافقة المسبقة من المستخدم قبل استثمار معلوماته الشخصية لأي سبب كان، وهو ما يمنحه حرية اتخاذ القرار وتحديد ما إذا كانت الميزات التي سيحصل عليها تستحق التنازل عن جزء من خصوصيته.